

## محضر جلسة

\* **الموضوع** : اجتماع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري يوم 18 أفريل 2012

\* **الإجتماع** : عدد 19

\* **افتتاح الجلسة: الساعة: 9 و30د**

\* **الحضور: 19 غائبون: 02 معذرون: 1**

### \* سير أعمال اللجنة:

استمعت اللجنة إلى الأستاذين شفيق صرصار وقيس سعيد بخصوص القضاء الدستوري. وقد تولى السيد قيس سعيد تقديم مداخلته بلمحة تاريخية استعرضت مختلف حيثيات طرح إشكالية مراقبة دستورية القوانين في تونس انطلاقا من أعمال المجلس القومي التأسيسي إلى حين إدراج المجلس الدستوري صلب الدستور التونسي. أما السيد شفيق صرصار فقد استعرض أهم نظم القضاء الدستوري بالنظر إلى القانون المقارن وطرق مراقبة دستورية القوانين مبينا شروط نجاعة القضاء الدستوري من خلال التركيبة والإختصاص والإجراءات.

وتولى عدد من أعضاء اللجنة طرح جملة من التساؤلات والاستفسارات تعلقت بطبيعة تركيبة المحكمة ومجال اختصاصها وإجراءات الدفع بدستورية القوانين بما أفضى الأمر إلى نقاش تعلق بمسائل هامة من بينها تحديد الجهة التي تتولى تعيين أعضاء المحكمة ومجال

الاختصاص الموضوعي (قوانين، مشاريع قوانين، مقترحات قوانين، أوامر ... ) والزماني (مراقبة سابقة أو لاحقة أو كليهما ) كما شمل النقاش علاقة مراقبة دستورية القوانين بالدين الإسلامي وبالمعاهدات الدولية فضلا عن دور المحكمة في مسألة تعديل الدستور .  
وفي نهاية أعمالها، قررت اللجنة تحديد جلسة الاستماع إلى السيد الرئيس الأول لمحكمة التعقيب ليوم الاثنين 23 أبريل الساعة 14 على أن تواصل أعمالها يوم الثلاثاء 24 أبريل الساعة 9 و30 دق.

\* رفع الجلسة : الساعة 14 و 15 دق

المقرر

رئيس اللجنة